تعريف علم الاقتصاد:

الاقتصاد في **اللغة معناه: القصد أي التوسط والاعتدال**. ومنه قول الله تعالى: **{وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ}**

وكلمة الاقتصاد هي ترجمة للكلمة الإنجليزية "Economics"،

وكلمة "Economics " ترجع في أصلها القديم إلى كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين هما: **(إيكو)** بمعنى بيت أو منزل، و**(نومس)** بمعنى قاعدة أو قانون.

وتعني هذه الكلمة بشقيها: **تدبير شؤون المنزل**، وقد امتدت دلالة هذه الكلمة إلى **تدبير شؤون الدولة.**

ومع الزمن استخدمت هذه الكلمة بشقيها في اللغة الإنجليزية للدلالة على هذا العلم، أي تم نقلها إلى اللغة الإنجليزية واستخدمت للدلالة على علم الاقتصاد.

تعريف علم الاقتصاد اصطلاحاً: حظي علم الاقتصاد بتعريفات كثيرة مقارنة بالعلوم الأخرى، حيث تم تعريفه بأنه **علم الندرة**، وآخر عرّفه بأنه **علم الثروة**، وثالث عرّفه بأنه **العلم الذي يدرسه الاقتصاديون.**

وقد عرفه روبنز بأنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات بديلة.

وعرف أيضا بأنه " دراسة سلوك الإنسان وعلاقته بالموارد ذات الندرة النسبية لإنتاج السلع والخدمات وكيفية توزيعها واستهلاكها بين أفراد المجتمع."

وبعد إيضاح التعريفات المختلفة السابقة، يمكن لنا تعريف علم الاقتصاد كالتالي:

علم الاقتصاد: هو ذلك الفرع من **العلوم الاجتماعية** الذي **يدرس السلوك الفردي أو الجماعي** من ناحية محاولة تخصيص الموارد المتاحة النادرة وذات الاستعمالات البديلة بين الاحتياجات الإنسانية المتعددة وكيفية تحقيق ذلك عن طريق إجراء عمليات التبادل في الأسواق.

علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

إذن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية والتي تنشأ نتيجة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في مواجهة الحاجات الإنسانية المتعددة واللانهائية.

يمكن تلخيص المشكلة الاقتصادية والتي يحاول الاقتصاديون حلها بأنها عبارة عن ندرة الموارد المتاحة في مقابلة الاحتياجات الإنسانية المتعددة واللانهائية. إلا أنه قبل الحديث عن هذه المشكلة ولكي يسهل علينا فهمها، فإن هناك بعض المصطلحات التي نود إيضاحها بإيجاز واختصار:

أولاً: الموارد الاقتصادية، وتشمل ما يلي:

1. **الموارد الطبيعية:** يقصد بها ما على سطح الأرض وما في باطنها من مصادر طبيعية يمكن استخدامها لإنتاج السلع والخدمات.
2. **العمل:** يقصد بها المجهود الإنساني سواء الجسماني أو الذهني الذي يساهم في إنتاج السلع والخدمات.
3. **رأس المال:** وهو عبارة عن جميع ما أنتجه الإنسان ويسهم في إنتاج السلع والخدمات النهائية مثل المعدات والآلات والمكائن والمباني.

ثانياً: مفهوم أن الاحتياجات الإنسانية متعددة ولا نهائية ومتكررة.

فالإنسان كلما أشبع حاجة أو رغبة تطلع إلى إشباع حاجة ورغبة أخرى، كما أن التطور البشري والتقدم والرقي كل ذلك يؤدي إلى تطور وزيادة احتياجات الإنسان (مثال: المكيف قبل 30 سنه والآن).

ثالثاً: الموارد المتاحة تتصف بالندرة وذات استعمالات أو استخدامات بديلة.

هنا تكمن المشكلة الاقتصادية فالموارد نادرة بالنسبة للاحتياجات الإنسانية **(ندرة نسبية وليست مطلقة)**. فالمجتمع أو الفرد مهما امتلك من موارد فإنها لن تكفي لإشباع احتياجاته ورغباته.

فالإنسان كلما أشبع رغبة ما سعى لإشباع رغبة أخرى. ومما يزيد من عمق المشكلة الاقتصادية أن هذه الموارد ذات استعمالات بديلة، أي يمكن استخدامها أو جزء منها لإنتاج سلع بدلا من أخرى أو زيادة الإنتاج من سلع أو خدمات معينة على حساب سلع أخرى.

إذاً يمكن تلخيص المشكلة الاقتصادية:

موارد نادرة ذات استعمالات بديلة يقابل ذلك احتياجات إنسانية متعددة ولا نهائية.

كنتيجة لهذه المشـــكلة، يواجه المجتمع أو الفرد "**مشـــكلة الاختيار**"، أي ما هي الاحتياجات والرغبات التي يختار إشـــباعها من بين جميع احتياجاته ضـــمن موارده المتاحة.

غذاء – ملابس – سكن – علاج – تعليم – مواصلات – وسائل ترفيه – سلع وخدمات كمالية

نتيجة لمشـــكلة الاختيار، فإنه على المجتمع أن يرتب جميع احتياجاته ورغباته التي يرغب في إشباعها وفقاً لمدى **حاجته وتفضيلاته لها**.

تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلعة أو خدمة معينة هي **مقدار التضحية أو التنازل عن إنتاج سلعة أخرى تليها في الأهمية والأفضلية**، وتقاس هذه التكاليف بمقدار ما يجب أن يضحى به المجتمع من السلعة المضحى بها مقابل الحصول على السلعة المفضلة.

مثال: *تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة سكنية واحدة هي التضحية أو التنازل عن إنتاج (300) وحدة من الطعام والماء و (500) وحدة من الملابس.*

منحنى الإمكانيات الإنتاجية

هو جميع التوليفات التي يمكن للمجتمع أن ينتجها من مختلف السلع والخدمات بافتراض استخدامه لجميع موارده المتاحة الاستخدام الأمثل والكامل.

لفهم منحنى الإمكانيات الإنتاجية:

- لنفترض أن مجتمعا ما ينتج سلعتين فقط، هما الملابس والغذاء.
- لا شك أن هذا المجتمع لا يستطيع أن ينتج كميات لا نهائية من كلتا السلعتين لأن موارده محدودة. فمثلاً عند إنتاج (20) وحدة من الغذاء لا يستطيع أن ينتج أي وحدة من الملابس. والسبب وراء ذلك يعود إلى توجيه جميع موارده لإنتاج هذه السلعة فقط. كذلك الأمر عندما يوجه جميع موارده لإنتاج الملابس، فإنه سينتج (5) وحدات منها ولن يستطيع أن ينتج أي وحدة من الغذاء.
- ما بين هاتين التوليفتين يستطيع المجتمع أن ينتج العديد من التوليفات مثل (التوليفة ب أو ج أو...ز).
- عن طريق تمثيل هذا الجدول بيانيا نحصل على الشكل رقم (5) الذي يوضح منحنى الإمكانيات الإنتاجية.

التوليفات	ملابس	غـذاء	تكاليف الفرصة البديلة
أ	٠	٢٠	
ب	١	١٩	١ غذاء
جـ	٢	١٧	٢ غذاء
د	٣	١٣	٤ غذاء
هـ	٤	٨	٥ غذاء
ز	٥	٠	٨ غذاء

شكل رقم 5

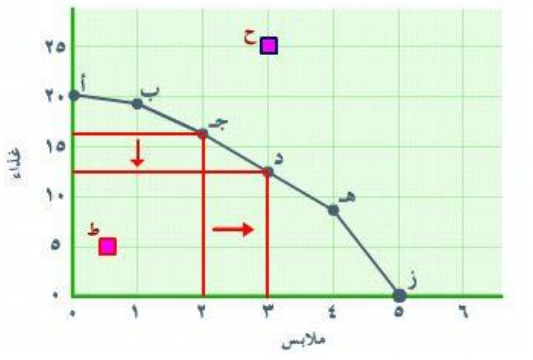

يتضح من منحنى الإمكانات الإنتاجية ما يلي:

- أي نقطة على المنحنى تمثل مشكلة الاختيار، أي هل ينتج المجتمع التوليفة (ج) أم (د) أم غير ذلك من النقاط على المنحنى.
- أي نقطة خارج المنحنى (يمين) كالنقطة (ح) تمثل مشكلة الندرة حيث لا يستطيع المجتمع أن ينتج مثل هذه الكميات من السلعتين لأنها خارج حدود إمكانياته الإنتاجية.
- أي نقطة داخل المنحنى (يسار) كالنقطة (ط) تمثل مشكلة البطالة أو عدم الاستخدام الأمثل لموارده. أي أن المجتمع لا يستخدم جميع موارده (مثلا: وجود بطالة)، أو أنه لا ستخدمها استخداماً أمثل.
- الانتقال من النقطة (ج) إلى النقطة (د) يوضح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة. فتكلفة الفرصة البديلة لزيادة الإنتاج بوحدة واحدة – من وحدتين إلى ثلاث وحدات – هي التضحية والتنازل عن أربع وحدات من الغذاء.
- انتقال منحنى الإمكانيات الإنتاجية إلى الأعلى (يمين) في حالة زيادة الموارد الاقتصادية للمجتمع.
- انتقال المنحنى إلى الأسفل (يسار) في حالة فقدان أو انخفاض الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

أنواع السلع:

هناك عدة طرق لتقسيم السلع، كل منها تنظر إلى السلعة من وجهه نظر تختلف عن الطريقة الأخرى كما يتضح مما يلي:

- **الطريقة الأولى:** تعتمد في تقسيمها للسلع على الهدف من استخدامها.

1. **السلع الاستهلاكية:** هي السلع التي تشبع الرغبات والاحتياجات الإنسانية بصورة مباشرة. مثل: السيارة والملابس والأطعمة والمشروبات .....
2. **السلع الإنتاجية:** هي السلع التي تشبع الرغبات والاحتياجات الإنسانية بصورة غير مباشرة، حيث تستخدم لإنتاج سلع أخرى. مثل: الآلات والمكائن والمصانع والدقيق في صناعة الخبز ....

- **الطريقة الثانية:** تعتمد في تقسيمها على عدد مرات استخدامها لإشباع حاجة معينة.

1. **السلع الفانية:** هي السلع التي تفقد قدرتها على إشباع الرغبة أو الحاجة بمجرد استهلاكها لمرة واحده. مثل: جميع أنواع الأغذية والمشروبات.
2. **السلع المعمرة:** هي السلع التي تحقق سلسة متتابعة من الإشباع لحاجة أو رغبة معينة، إلا أنها تفقد هذه القدرة تدريجيا وبمرور الزمن. مثل: السيارات والمفروشات والملابس....

- **الطريقة الثالثة:**

1. **السلع الاقتصادية:** تتصف بما يلي:
   - نادرة بالنسبة لاحتياجات الإنسان.
   - لابد من تخصيص موارد من أجل إنتاجها.
   - لها ثمن. (جميع السلع والخدمات التي يدفع الأفراد ثمناً للحصول عليها).
2. **السلع الحرة(المجانية):** تتصف بما يلي:
   - ليست نادرة بالنسبة لاحتياجات الإنسان.
   - لا تتطلب تخصيص موارد من أجل إنتاجها.
   - ليس لها ثمن. مثال: الهواء

- **الطريقة الرابعة:** تعتمد في تقسيمها للسلع على علاقتها ببعضها البعض.

1. **السلع المكملة:** هي السلع التي يتطلب استخدمها سلعة أخرى لإشباع حاجة أو رغبة معينة مثل: السيارة تحتاج بنزين.
2. **السلع البديلة:** وهي السلع التي يمكن إحلال أو استبدال أحدهما مكان الأخرى لإشباع نفس الرغبة أو الحاجة مثل: التفاح بدل البرتقال، والباص بدل الطائرة.

أمثلة

السلعة / طريقة التقسيم	عنب	مكينة خياطة	هواء
الطريقة الأولى	استهلاكية	إنتاجية	استهلاكية
الطريقة الثانية	فانية	معمرة	فانية
الطريقة الثالثة	اقتصادية	اقتصادية	حرة ويمكن تكون اقتصادية للغواصين

النماذج الاقتصادية

تشمل النماذج الاقتصادية دالة أو أكثر من الدوال، وتمثل الدالة علاقة بين متغير تابع ومتغير أو أكثر تفسيري أو مستقل، ويمكن تمثيل الدالة في: (شكل جدول – رسم بياني – معادلة رياضية)

مفهوم النموذج الاقتصادي Economic Model –

يمكن تعريفه بأنه هو مجموعة من العلاقات بين متغيرات اقتصادية توضع في إطار واحد وتفسر ظاهرة اقتصادية معينة، وقد يتم التعبير عن النموذج بطريقة وصفية أو رياضيا

أسباب استخدام النموذج الاقتصادي

يتم استخدام النموذج الاقتصادي لعدة أسباب وأهمها ما يلي:

1- التنبؤ بالأنشطة الاقتصادية من خلال وضع افتراضات واستخلاص النتائج .

2- استخدام النموذج الاقتصادي لتبرير السياسات الاقتصادية المطبقة في الدولة .

3- استخدام النموذج الاقتصادي في الأعمال الاستثمارية .

4- يتم استخدامه في التخطيط وتخصيص الموارد.

أنواع النماذج الاقتصادية

5- نماذج المحاكاة الاقتصادية

6- النماذج الرياضية وغيرها من النماذج الاقتصادية.

أمثلة لنماذج اقتصادية

- **نموذج كوب دوغلاس للإنتاج.**
- **نموذج سولو سوان للنمو الاقتصادي.**
- **نموذج هيكشر أوهلين للتجارة الدولية.**
- **نموذج جوردون لوب للاستثمار في أمن المعلومات**

نموذج التدفق النقدي

يُظهِر نموذج التدفق النقدي كيف تتحرك النقود ضمن المجتمع، تتدفق النقود من المنتجين إلى العمال في صورة رواتب وأجور، ثمَّ تتدفق وتعود إلى المنتجين في صورة مدفوعات نظير المنتجات والخدمات المختلفة، أي أن العمال يقبضون رواتبهم من المنتجين، ليستخدموها في شراء المنتجات فتعود إلى المنتجين، وبهذا يكون الاقتصاد تدفقًا دائريًا مستمرًا للنقود.

يبدأ نموذج التدفق الدائري بقطاع العائلات الذي ينخرط في الإنفاق الاستهلاكي – وهو (C) في معادلة الناتج المحلي الإجمالي– وقطاع الأعمال الذي ينتج البضائع. ويتضمن أيضًا عاملين آخرين: القطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية.

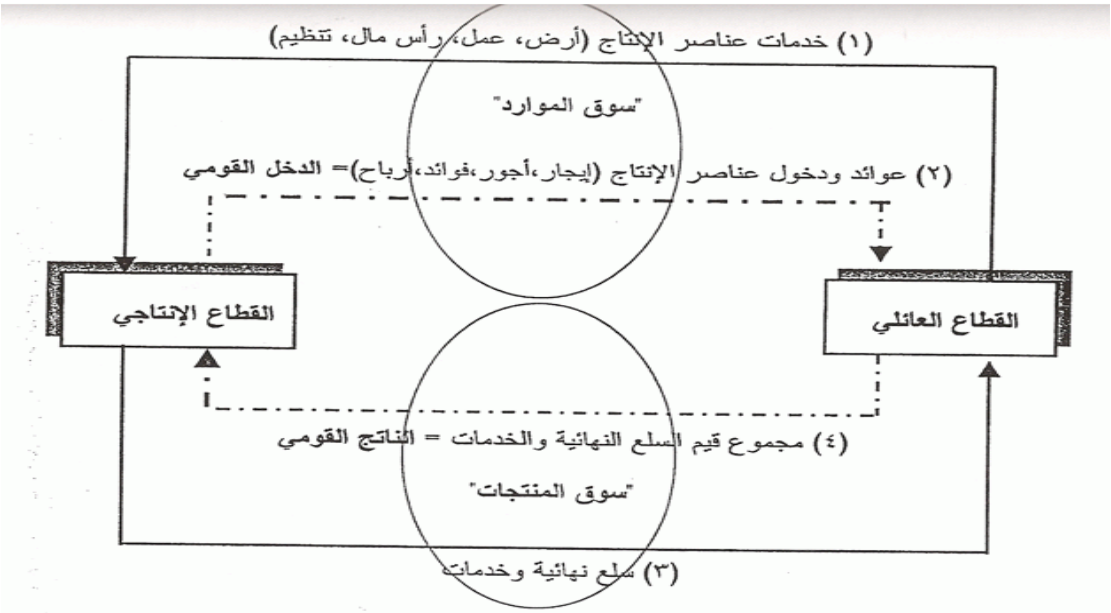

نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل(في اقتصاد ذي قطاعين)

التدفق الدائرى للدخل بين مختلف القطاعات فى الإقتصاد

حالة الإقتصاد ذى الثلاث قطاعات أساسية الى جانب إفتراض وجود قطاع المؤسسات المالية والنقدية

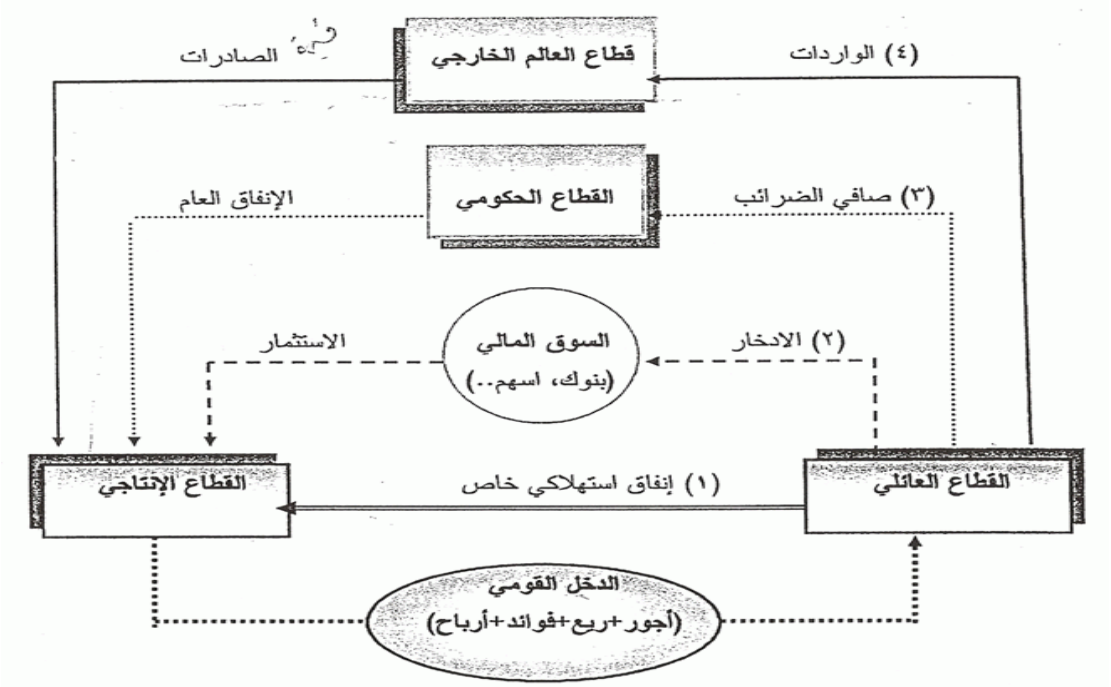

نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي

الاقتصاد الجزئي: يتناول دراسة السلوك الاقتصادي للمستهلك كفرد أو المنتج كوحدة إنتاجية واحدة أو سوق سلعة معينة أو خدمة معينة. ولقد سمي بالتحليل الاقتصادي الجزئي: لأن كل وحدة يتناولها بالدراسة ما هي إلا وحدة واحدة تكون جزءا من إجمالي الوحدات المكونة لمجموعة معينة.

فمثلاً المستهلك ما هو إلا فرد واحد من إجمالي عدد المستهلكين وبالتالي طلبه يكون جزءا من طلب جميع المستهلكين، كذلك الأمر بالنسبة للمنتج.

أسئلة ومشكلات يهتم بدراستها الاقتصاد الجزئي..

- ما هي السلع والخدمات التي تنتج وكمياتها؟ (ماذا ننتج؟)
- ما هي طرق الإنتاج المستخدمة لإنتاج السلع؟ (كيف ننتج؟)
- كيف يمكن توزيع الإنتاج من السلع والخدمات على أفراد المجتمع؟ (لمن يتم توزيع الناتج؟).
- مدى الكفاءة في عمليتي الإنتاج والتوزيع. هل الإنتاج كفء؟ هل التوزيع كفء؟ (كيف ننتج)؟

أما **التحليل الكلي** فيتناول السلوك الاقتصادي بأكمله، بمعنى آخر يتناول المتغيرات أو العناصر الكلية مثل الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي والاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي على مستوى الاقتصاد ككل.

أسئلة ومشكلات يهتم بدراستها الاقتصاد الكلي..

- هل الموارد الاقتصادية مستغلة بشكل كامل أي لا توجد موارد عاطلة (لا توجد بطالة)؟ وهذا ما يتم دراسته في نظرية الدخل القومي الدورات (الأزمات) الاقتصادية.

- هل يتزايد الناتج القومي من السلع والخدمات أم أنه ينمو ببطء؟ وهذا ما يتم دراسته في نظرية النمو والتطور الاقتصادي.

إذن التحليل الاقتصاد الجزئي يدرس الوحدات الفردية في المجتمع، وهي عادة المستهلك الواحد والمنشأة أو المنتج والسلعة الواحدة وسوق سلعة معينة أو سوق العمل ...الخ.

بينما التحليل الاقتصاد الكلى يتناول دراسة الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية. فيهتم الاقتصاد الكلي بالناتج القومي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار والاستهلاك والاستثمار والادخار ...وغيرها من المتغيرات الكلية.

- النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية:

كما أن النظرية الاقتصادية هي مجموعة النظريات التي تفسر (تشرح) الظواهر الاقتصادية المختلفة كالطلب على سلعة وعرض هذه السلعة (في الاقتصاد الجزئي).

والعوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي ككل مثل الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي...الخ (في الاقتصاد الكلى)

أما السياسة الاقتصادية هي اتخاذ قرارات معينة باستخدام أدوات ووسائل مناسبة في ظروف معينة لتحقيق أهداف معينة (أي استخدام هذه الأدوات والوسائل للتأثير على النشاط الاقتصادي). ومن أهم أمثلتها السياسة المالية والسياسة النقدية ويهتم بدراستها (الاقتصاد الكلي).

التحليل الطبيعي والتحليل الإيجابي

الاقتصاد بشكل عام يمثل نوع من أنواع الدراسات التي تتم على الأفراد، لفهم سلوكياتهم المختلفة، والأنشطة المجتمعية التي تتم من خلال المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، عن طريق استخدام الموارد المتاحة من قبل الدولة، لتحقيق الإشباع للأفراد وتلبية احتياجاتهم المختلفة في الوقت الحالي، وتلبية هذه الاحتياجات أيضًا في المستقبل.

الفرق بين الاقتصاد المعياري والإيجابي

أولًا: من حيث المفهوم

مفهوم الاقتصاد المعياري: هو عبارة عن فرع من فروع علم الاقتصاد، والذي يطلق عليه أيضًا الاقتصاد القيمي، ويتضمن الاقتصاد المعياري مجموعة من الأحكام القيمية من الناحية الاقتصادية، والتي تمثل الوضع الذي يجب أن يكون عليه الاقتصاد.

مفهوم الاقتصاد الإيجابي: هو عبارة عن الاقتصاد الوصفي الذي يرتكز على الإحصائيات والمعلومات الواقعية، كما أنه يخضع للتحليل العلمي لتحديد ما الذي يجب أن يُنظر له في الاقتصاد، وبالتالي يجعل اهتمامه في معرفة السبب والنتيجة، لذا يستند على الحقائق أكثر من النظريات.

ثانيًا: من حيث الاتجاه

يتجه **الاقتصاد المعياري** لتأييده لمدرسة فكرية محددة، حيث يوضح السياسة التي يجب اتباعها سواء بشكل فردي أو جماعي في المجتمع، لذا يمكن اعتبار الاقتصاد المعياري كوجهة نظر لمدرسة معينة قد يتفق عليها الأشخاص أو يختلفوا فيها، لذا يمكن فتح النقاش فيه لأخذ الآراء المختلفة، *ومثال على ذلك أن دولة ما تقترض رأس المال لكي تزيد من إنتاجيتها، فقد تتفق معه أو تختلف خوفًا من زيادة الديون.*

بينما **الاقتصاد الإيجابي** يكون بشكل موضوعي أكثر ومدعمًا بالإحصائيات والبيانات الدالة عليه، حيث يعطي الاقتصاد الإيجابي بيانات واقعية، وتخضع بياناته للاختبار لإثباتها أو بيان خطأها.

ثالثًا: من حيث إمكانية إثبات صحة البيانات الاقتصادية

يعطي **الاقتصاد المعياري** بيانات تمثل وجهة النظر، كما أنها تعتمد على الرأي والأحكام، لذا لا يمكن إثبات صحة هذه البيانات أو إدانتها بالخطأ،

بينما **الاقتصاد الإيجابي** يعطي بيانات حقيقية واقعية يمكن خضوعها للاختبار للتأكد من صحتها لإثباتها أو خطأها لدحضها.

رابعًا: أمثلة توضيحية عن نوعي الاقتصاد

إذا اتخذنا مثال مشترك لنوعي الاقتصاد هو اهتمام الدولة بالرعاية الصحية، فإنه يمكن تمثيل الاقتصاد المعياري باهتمام الدولة بتوفير الرعاية الصحية لكافة الأفراد في المجتمع، فيعبر عن رأي اقتصادي معياري لا يمكن إثباته حيث لم يتم ذكر التفاصيل الخاصة بكيفية الرعاية الصحية، وكم ستكلف الأفراد، والوعي بأهمية الرعاية الصحية وأثرها على الأفراد بالإحصائيات.

لكن عند تمثيل نفس المثال على الاقتصاد الإيجابي فيمكن التعبير عنه باهتمام الدولة بالرعاية الصحية مع ذكر أثرها في زيادة النفقات العامة، وهذا المثال يحتاج إلى بيانات وإحصائيات تثبته وتؤكد صحته، من خلال دراسة النفقات والقنوات التي يتم الإنفاق فيها من النفقات العامة للدولة، ويسهل الوصول لها للتأكد منها.

الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي والإسلامي

النظام الرأسمالي

- بعد سقوط الدولة الرومانية أصبح النظام الإقطاعي المتحالف مع الكنيسة هو النظام السائد وأصبح الناس إما أسيادا أغنياء أو عبيدا فقراء مظلومون من الأغنياء ورؤساء الكنائس.
- نقم الناس من هذا الوضع فجاءت الدعاوى بفصل الدين عن الدنيا وجاءت الرأسمالية كحل لما يعانيه المجتمع الأوربي من مشاكل.
- **من أبرز مراحل تطور الرأسمالية:**

1. **المدرسة التجارية:** من أواخر القرون الوسطى إلى أواسط القرن 18م ومن أبرز سماتها ان قوة الدولة تتحدد من خلال ما تملكه الدولة من معادن نفيسة.
2. **المدرسة الطبيعية:** من 1756م إلى 1778م واتسمت بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدول في الحرية الاقتصادية.
3. **المدرسة الكلاسيكية:** العقد الأول ومنتصف العقد الثاني من القرن 19م وأبرز سماتها أن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تملكه الدولة من أيدي عاملة وإنتاج.
4. نشأة مرحلة بعد الحرب العالمية الأولى، ومع قيام الاتحاد السوفيتي وحدوث أزمة الكساد الكبير وقيام الحرب العالمية الثانية واتسمت بزيادة الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية المعاصرة مثل (البطالة –التضخم – الكساد).
5. استجدت أمور في أواخر القرن 20م وأوائل القرن 21م تأسس لمرحلة جديدة كسقوط الاتحاد السوفيتي وبروز ظاهرة العولمة وقيام التجارة العالمية واتساع هيمنة الرأسمالية وثورة الاتصالات الحديثة وتنامي الاقتصاد المعرفي وتعرض الاقتصاد العالمي للأزمة الخطيرة الحالية وتزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي. كل هذا بداية لمرحلة جديدة لم تتبلور بشكل كامل.

المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي:

1. الملكية الفردية المطلقة.
2. الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3.الحصول على أكبر ربح ممكن.

4.المنافسة الحرة الخالية من الاحتكار وهذه نتيجة الثلاث السابقة.

5.جهاز الأسعار، وهو السوق التي تعمل من خلاله المبادئ السابقة (العرض والطلب).

ملاحظات حول النظام الرأسمالي:

1.الحرية المطلقة للفرد في التملك والحرية في التصرف فيه أضر بالجماعة.

2.المنافسة الكاملة لا وجود لها في هذا النظام والدليل ظهور الاحتكارات والتكتلات الكبيرة التي أضعفت السوق في أداء وظائفه.

3.الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة أدى إلى ظهور مشاكل كثيرة مثل البطالة وعدم العدل في التوزيع بين طبقات المجتمع، وعدم تدخل الدولة نجد انه لا يوجد عند حدوث الأزمات.

4.الاعتماد على السوق كأداة وحيدة لحل جميع المشكلات الاقتصادية دون تدخل الدولة ودون مراقبة وقيم أخلاقية أدى إلى نتائج غير مقبولة أخلاقيا، وغياب البعد الأخلاقي بسبب نشوء هذا النظام في بيئة علمانية.

نشأة الإشتراكية:

- ظهرت كفكر وتنظير قبل أن تصبح حقيقة وواقع بعدما ظهر مفكرين ناقمين على النظام الرأسمالي الذي يضطهد العاملين كماركس الذي وضع كتاب رأس المال.

مبادئ النظام الاشتراكي:

1.الحياة مادة فقط، وانكار التعاليم الدينية.

2.إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وجعلها مملوكة ملكية عامة: (يصبح الفرد أجيرا عند الدولة)

3.المساواة: لكل حسب طاقته ولكل حسب حاجته.

4.الاعتماد في تخصيص الموارد الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد على جهاز التخطيط المركزي الذي يكرس دور الدولة ويلغي دور الأفراد.

ملاحظات حول النظام الاشتراكي:

1. مصادرة الغرائز الفطرية لدى الإنسان مثل (التدين – الحرية الشخصية – التملك)
2. لم يستطع هذا النظام الحكم إلا بالحديد والنار.
3. انعدام الحافز لدى الفرد لإلغاء الملكية الفردية.
4. لم يستطع تحقيق المبادئ التي قام من أجلها، (المساواة والعدالة الاجتماعية)

الاقتصاد الاسلامي

أهداف الاقتصاد الإسلامي:

1. كفالة مستوى معيشي مناسب(الكفاية) لكل فرد من أفراد المجتمع.
2. إعلاء شأن الأمة الإسلامية وحيازة القوة الاقتصادية.
3. تخفيف التفاوت في الدخل والثروة، (الزكاة – الصدقة – التحذير من البخل والاكتناز)
4. تثبيت الإيمان في النفوس، ونشر رسالة الإسلام، (سهم المؤلفة قلوبهم)

خصائص الاقتصاد الإسلامي:

1. ارتباطه بالدين، وتحديد مساره بتوجيه قرارات الأفراد مستهلكين أو منتجين. (التوحيد – الاستخلاف وتزويده بما يحتاج – الثواب والعقاب).
2. ازدواج الملكية الخاصة والعامة وجعل حدود لكل منهما.
3. الحرية الاقتصادية المنضبطة.
4. الجمع بين الحاجات المادية والروحية والنفسية.
5. الجمع بين الثبات والتطور.

العولمة والخصخصة

العولمة: يقصد بالعولمة الاقتصادية على الصعيد العالمي، سرعة تبادل السلع والخدمات التي أصبحت متاحة بفضل الإلغاء التدريجي للحواجز التجارية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية المبرمة منذ 1995، وكذلك بفضل تطور وسائل النقل والمواصلات.

يعد مصطلح العولمة مرادفًا للمصطلح المقتبس من اللغة الإنجليزية «**Globalization**»، بينما قد يكون من الأفضل الاستناد إلى تعبير "عولمة السوق" أو "عولمة الشركات" أما في فرنسا، فيلتصق مفهوم العولمة بالليبرالية بمعني "تحرير التجارة على المستوى العالمي"

مراحل العولمة في القرن العشرين على الصعيد الاقتصادي

نتجت العولمة الاقتصادية المعاصرة عن عملية تطور تاريخية تمت على ثلاثة مراحل ولكنها متداخلة فيما بينها:

-تدويل التدفقات التجارية.

-توطين الشركات في الخارج.

-عولمة الاقتصاد.

أولًا: تدويل التدفقات العمالية والتجارية، تمثل المراحل المختلفة للعولمة الاقتصادية نقاطًا مشتركة لتنمية التجارة الدولية تحت تأثير العوامل الآتية:

- التوسع في وسائل النقل (البحري والبري والجوي والسكك الحديدية)
- ظهور وسائل لوجستية جديدة للنقل والتموين ونقل المنتجات والبضائع (مثل الحاويات)
- تطبيق وسائل نقدية ومالية ودولية (يرجع تاريخها إلى السندات وخطابات الضمان والائتمان)

- تنوع المنتجات والخدمات نتيجة لتحديث الإنتاج
- تحسن المستوى المعيشي لطبقة من السكان، مما شجع أو خلق وسائل طلب جديدة.
- تنمية وسائل الاتصال وانتقال الأفراد، مما ساعد على خلق جاذبية لدى المستهلكين للمنتجات الواردة من الخارج
- إبرام اتفاقيات دولية للتجارة الحرة متعددة أو ثنائية الأطراف.

أما في المرحلة المعاصرة، فقد تطورت التجارة الدولية، في اتجاه التخصص الجغرافي، مما أدى إلى تنمية التدفقات التجارية بين البلاد.

- حصة التجارة الدولية الأكثر نموًا هي التي تتم " داخل المجموعة "، أي بين الفروع التابعة لكل مجموعة من الشركات التي تم توطينها عالميا. وكل فرع من هذه الفروع يتخصص في أنشطة معينة وفقًا لمبدأ الميزة التنافسية المحلية.

ثانيًا: توطين الشركات على الصعيد الدولي

- تطور توطين الشركات على المستوى الدولي لأكثر من هدف.
- توزيع السلع والخدمات الخاصة بالشركات في جميع الدول لتغطية السوق العالمية وضمان نمو التعاملات وتحقيق اقتصاد الحجم الذي يفتح أسواقًا أكبر
- إنتاج كل عنصر من عناصر المنتج في الدولة التي تتوفر فيها الظروف الملائمة لإنتاجه، كما سبق توضيحه في بند نمو التدفقات بين المجموعات
- الوصول إلى منتجات ومواد خام نادرة مثل شركة (**Total ILF**) التي تمركزت في خليج غينيا.

الخصخصة : تستحوذ عبارة الخصخصة أو التخصيص أو الخوصصة على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية وهي جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الإنكليزية أو الفرنسية لكلمة(**privatization**) ، وفي واقع الأمر تحدد جوهر عملية الخصخصة بوصفها ***مجموعة من السياسات المتكاملة، التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق، ومبادءات القطاع الخاص والمنافسة، من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.*** ومن ثَم، لا تقتصر عملية الخصخصة على فكرة بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإنما هي عملية أوسع نطاقاً من ذلك وأعمق مضموناً، حيث تتضمن تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، من أجل الترشيد الاقتصادي ورفع الكفاءة، ثم تنشيط نطاق المنافسة، ثم إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة له. وإسناد عملية إنتاج الخدمات إلى القطاع الخاص لتحقيق خفض في تكلفة المنتج. وأخيراً تخفيض القيود البيروقراطية على حركة القطاع الخاص.

ولا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. ولكن لو أردنا تعريف هذه الظاهرة التي أصبحت موضوعا رئيسيا يتم استخدامه في معظم الدول، فإنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية، لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام إلى القطاع الخاص. فالدولة، في المفهوم الاقتصادي الحديث، يجب أن تهتم بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا، أما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص وذلك في إطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع.

ولا تعتبر الخصخصة بحد ذاتها انما هي عادة ما تكون وسيلة أو اداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة يهدف إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما. ومن هذا المنطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه الداعي إلى تحرير كافة الانشطة الاقتصادية في القطاع العام تجاه القطاع الخاص، أي ان الخصخصة يجب أن تواكبها تغييرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص.

طرق قياس الناتج القومي

طرق قياس الناتج القومي

- **طريقة الناتج وتنقسم إلى:**
  - **طريقة الناتج النهائي.**
  - **طريقة القيمة المضافة.**
- **طريقة الإنفاق**
- **طريقة الدخل**

أولا: طريقة الناتج

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام.

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ وماذا يستبعد عند حسابه؟

- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق.
- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضا خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؛ ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.
- الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع والأمن والشرطة والخدمات الصحية والتعليم كلها خدمات لابد وأن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي **وتقيّم على أساس تكلفتها**.
- نفقات التحويلات التحى تدفعها الحكومة دون الحصول على مقابل لا تدخل في حساب الناتج، لأنها مدفوعات إلى الأشخاص دون مساهمتهم في العملية الإنتاجية.
- لا تدخل الخدمات الشخصية المجانية والتي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها لصعوبة تقدير قيمتها.

أ- أسلوب المنتج النهائي:

- هو أسلوب يقضى بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة والخدمات.

ب- أسلوب القيمة المضافة (Value Added)

- هي المساهمة الصافية في الناتج القومي أي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحا منه مشتريات المشروع من الغير.
- **القيمة المضافة = قيمة الإنتاج- مستلزمات الإنتاج.**

مثال:

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القطن	20	--	20
مصنع النسيج	30	20	10
مصنع الملابس	50	30	20
إجمالي القيمة المضافة	100	50	50

ثانيا: طريقة الإنفاق

يشمل الناتج القومي الإجمالي على:

الانفاق الاستهلاكي C: قيمة السلع والخدمات التي يستهلكها القطاع العائلي وهي تمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية هو من أكبر بنود الإنفاق ويشتمل على: الإنفاق على شراء السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والثلاجات ...,والإنفاق على شراء السلع الاستهلاكية غير المعمرة كالأغذية والملابس ...., والإنفاق على شراء الخدمات كخدمة العلاج أو التعليم ...الخ.

الانفاق الاستثماريI : قيمة السلع الاستثمارية أو الإنفاق الاستثماري الخاص على شراء السلع الاستثمارية كالآلات والمعدات والأجهزة والأبنية (الاستثمار الثابت الإجمالي) وكذلك التغير في المخزون. وبنود الإنفاق السابقة هي استثمار حيث تمثل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية في المستقبل لأنها تزيد من قدرة الاقتصاد على الإنتاج في المستقبل.
والاستثمار الثابت الإجمالي ينقسم إلى: الاستثمار الجديد أو الصافي + الاستثمار الإحلال (ما يستهلك من رأس المال)

- **الانفاق الحكومي G : قيمة السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة أو الإنفاق الحكومي .**
- **صافي التعامل الخارجي: صافي قيمة مشتريات العالم الخارجي من السلع والخدمات الوطنية أي صافي الصادرات (قيمة الصادرات – قيمة الواردات).**

ملحوظة هامة:

لا تدخل نفقات التحويلات أو المدفوعات التحويلية ضمن بنود الإنفاق القومي عند حساب الناتج لأنها مدفوعات من جانب واحد دون المساهمة في الناتج القومي.

ثالثا: طريقة الدخل

يتم حساب الناتج على أساس ما تكلفه هذا الناتج من دخول تم دفعها إلى عناصر الإنتاج (الدخل القومي) والتي يتم تعديل قيمها بأسعار السوق ثم يضاف إليها إهتلاكات رأس المال، وتتلخص خطوات حساب الناتج القومي الإجمالي في التالي:

الدخل القومي أو الناتج القومي الصافي بالتكلفة = الأجور + الريع أو الإيجارات + الفوائد + إجمالي الربح

إجمالي الربح = أرباح أسهم + ضرائب على أرباح الشركات + أرباح ملاك + أرباح غير موزعة

لا يتم حساب المدفوعات التحويلية في الدخل القومي لأنها دخول تم الحصول عليها دون المساهمة من جانب عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

الناتج القومي الصافي بسعر السوق = الدخل القومي أو الناتج القومي الصافي بالتكلفة + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج

الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الناتج القومي الصافي بسعر السوق + إهتلاكات رأس المال

لديك البيانات التالية لاقتصاد ما بالمليون دولار

الإنفاق الحكومي	560	أجور ومرتبات	400	ريع	300
الاستهلاك الخاص	740	نفقات التحويلات	70	صادرات	260
إهلاك رأس المال	60	ضرائب مباشرة	110	واردات	180
الاستثمار الصافي	240	فوائد مستهلكين	50	فوائد	90
ضرائب غير مباشرة	120	أرباح أسهم	260	دخل ملاك	200
ضرائب أرباح شركات	110	أرباح محتجزة	190	إعانات إنتاج	50
أقساط معاشات التقاعد	100				

والمطلوب حساب:

1. الدخل القومي
2. الدخل الشخصي
3. الدخل المتاح للإنفاق أو القابل للتصرف فيه
4. الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق
5. الادخار الشخصي
6. الناتج القومي الإجمالي بطريقة الدخل

الحل

الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق

- **الناتج القومي الإجمالي (GNP) =**

الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري الإجمالي + الإنفاق الحكومي+ صافى الصادرات.

- **الناتج القومي الإجمالي (GNP) =**
- **740 + (240 + 60) + 560 + (260- 180) = 1680 مليون ريال**

الإنفاق الاستثماري الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الاحلالى (أو مخصصات إهلاك رأس المال) = 240 + 60 = 300 مليون ريال

صافي الصادرات = الصادرات – الواردات = 260 – 180 = 80 مليون ريال

الناتج القومي الإجمالي بطريقة الدخل

1. حساب الدخل القومي (الناتج القومي الصافي بالتكلفة) =

أجور ومرتبات + فوائد + ريع + إجمالي الربح

إجمالي الربح = أرباح أسهم + أرباح محتجزة (أرباح غير موزعة) + ضرائب على الأرباح +

أرباح ملاك = 260 + 190 + 110 + 200 =760 مليون ريال

الدخل القومي = 400 + 90 + 300 + 760 = 1550 مليون ريال

2. حساب الناتج القومي الصافي بسعر السوق =

الدخل القومي + صافي الضرائب غير المباشرة

صافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج

صافي الضرائب غير المباشرة= 120 – 50 = 70 مليون ريال

الناتج القومي الصافي بسعر السوق = 1550 + 70 = 1620 مليون ريال

3. الناتج القوم الإجمالي بسعر السوق=

الناتج القومي الصافي بسعر السوق + إهلاكات رأس المال=

1620 + 60 = 1670 مليون ريال

العلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي وأنواع الدخل الأخرى:

- **الناتج القومي الإجمالي (GNP)** = الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي+ صافي الصادرات.
- **الناتج القومى الصافي (NNP)** = الناتج القومي الإجمالي – إهلاك رأس المال

  حيث إهلاك رأس المال = إجمالي الاستثمار – صافي الاستثمار

- **الدخل القومي=** صافي الناتج بسعر التكلفة أو= صافي الناتج القومي (سعر السوق) – ضرائب غير مباشرة + إعانات الإنتاج.
- **الدخل القومي** = الأجور المرتبات + الريع أو الإيجار +الفوائد + إجمالي الأرباح
- **الدخل الشخصي (Personal Income) =**

الدخل القومي – ضرائب أرباح الشركات – الأرباح المحتجزة – أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات (نفقات تحويلات).

- **الدخل المتاح (Disposable Income) أو الدخل القابل للإنفاق** = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل
- **الدخل المتاح** = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار
- **الادخار الشخصي (Savings)** = الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاكي متضمنا فوائد المستهلكين

في المثال السابق

- **الدخل الشخصي** = 1550 – 110 – 190 + 100 + 70 = 1220 مليون ريال
- **الدخل القابل للإنفاق (الدخل المتاح أو الدخل القابل للصرف) =**

1220 – 110 = 1110 مليون ريال.

الادخار الشخصي = 1110 – (740 + 50) = 320 مليون ريال

الناتج الحقيقي والناتج النقدي:

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{السعر في سنة المقارنة}}{\text{السعر في سنة الأساس}} \times 100$$

مثال لحساب الرقم القياسي للأسعار = (متوسط الأسعار في سنة المقارنة مقسوما على متوسط الأسعار في سنة الأساس)× 100

$$\text{الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

مثال:

لنفترض أننا نريد قياس تغير المستوى العام للأسعار بين عامي 2008 و2009، فإن أبسط الطرق تتمثل في أخذ نسبة متوسط الأسعار في 2009 إلى متوسط الأسعار في 2008. فإذا كانت أسعار سلعتين Y،X كالتالي:

year	X	Y
2008	15	25
2009	20	30

فسيكون الرقم القياسي للأسعار بافتراض أن الدولة تنتج السلعتين فقط هو 125% (احسب)

متوسط الأسعار عام 2008 $\frac{15+25}{2}=20$

متوسط الأسعار عام 2009 $\frac{20+30}{2}=25$

الرقم القياسي للأسعار لعام 2009 $\frac{25}{20}\times 100=125\%$

استخدام الأرقام القياسية للحصول على الناتج الحقيقي:

مثال:

- **إذا كان الناتج القومي عام 2008 هو 100 مليون دولار وأصبح عام 2009 يقدر بحوالي 200 مليون دولار، فهل هذا يدل على تضاعف قيمة الناتج؟**

لابد من الحصول على الناتج الحقيقي عام 2009 بافتراض أن سنة الأساس هي عام 2008 وذلك بقسمة الناتج النقدي على الرقم القياسي للأسعار كالتالي:

$$\frac{200}{125}\times 100 = 160$$

وهذا يعنى أن الناتج الحقيقي لم يتضاعف.

<u>مقارنة</u>

- **من السابق نجد أن الزيادة في الناتج الحقيقي عام 2009 عن سنة الأساس هي: 160 – 100 = 60 مليون دولار**
- **على حين أن الزيادة في الناتج النقدي لنفس السنة عن سنة الأساس هي: 100 مليون دولار**
- **هذا يعنى أن الزيادة في قيمة الناتج التي ترجع إلى ارتفاع الأسعار فقط هي 100 – 60 = 40 مليون دولار**

المشاكل والعيوب التي وجهت إلى استخدام الناتج المحلى الإجمالي كمؤشر للرفاهية:

- 1- من المعروف أن انخفاض معدل الجريمة مؤشر مهم على تحقق الرفاهية الاجتماعية ولكن هذا الأثر لا يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي لأنه لا يؤدى إلى زيادة الإنتاج
- 2-لا يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي أوقات الفراغ التي تعتبر زيادة في الرفاهية الاجتماعية.
- 3-عدم اعتبار بعض الأنشطة غير السوقية كالعمل المنزلي ورعاية الأطفال من ضمن حسابات الناتج المحلى الإجمالي على الرغم من أنها إنتاج حقيقي.
- 4-الكوارث الطبيعية كالزلازل وغيرها تؤثر على الرفاهية الاجتماعية ومع ذلك فهي تزيد من الناتج المحلى الإجمالي الأمر الذي قد يعطى صورة غير صحيحة من أن هناك زيادة في الرفاهية الاجتماعية.
- 5- الناتج المحلى الإجمالي لا يعكس الآثار السلبية التي تسببها بعض المصانع كتلوث الهواء ومياه الأنهار والبحار وغيرها.
- 6-الأنشطة غير النظامية رغم أنها تشكل نسبة لا بأس بها من الناتج المحلى ورغم ذلك لا تدخل حساباته.
- 7-هناك بعض الدخول والأنشطة المهمة كإيجارات المنازل وبيع السلع المستعملة كالسيارات وغيرها لا تدخل في حسابات الناتج المحلى الإجمالي.

مكونات الطلب الكلى

1. الاستهلاك

تعريف الاستهلاك: الجزء من الدخل الذي ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات النهائية.

- **دالة الاستهلاك:** العلاقة بين مستوى الدخل وما ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات النهائية، وهي علاقة موجبة؛ أي كلما زاد الدخل زاد مستوى الاستهلاك.

❖ **مثال توضيحي لدالة الاستهلاك (جدول الاستهلاك):**

الدخل	الاستهلاك	الادخار
صفر	80	80-
100	160	60-
200	240	40-
300	320	20-
400	400	صفر
500	480	20
600	560	40
700	640	60
800	720	80

❖ **الصيغة العامة لدالة الاستهلاك:**

$$ك = هـ + م\ (د)$$

❖ **دالة الاستهلاك من البيانات في الجدول أعلاه:**

ك= 80+5/4 د = 80+0.8 د

الحد الأدنى للاستهلاك =80

- الميل الحدي للاستهلاك = (160– 80) / (100 – صفر) =
  0.8=5/4=100/80

❑ هـ = حد الكفاف أو مستوى الاستهلاك عندما الدخل = صفر

الاستهلاك

الميل المتوسط للاستهلاك = ————

الدخل

العوامل الغير داخلية المحددة للاستهلاك :

- التقليد و المحاكاة: يعتبر من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر الأفراد في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء ومحاولة تقليدهم في أنماط استهلاكهم. وكلما ارتفعت نسبة التقليد والمحاكاة في المجتمع يزيد الاستهلاك.

- النظرة إلى الادخار إن نظرة المجتمع للادخار و وعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار فإذا زادت النظرة لأهمية الادخار في المجتمع تنخفض نسبة الاستهلاك وتزيد نسبة الادخار.

- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، و تدخر أقل. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح باستهلاك نسبة أقل من الدخل وادخار نسبة أكبر. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. و لذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار.

- الثروة تنقسم الثروة إلى أصول سائلة و رصيد من السلع المعمرة، وإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمار أو الأوراق المالية قصيرة الأجل من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة

في السلع المعمرة من أثاث و تحف وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين فينخفض استهلاكها لفترة من الزمن.

- **سعر الفائدة: إن زيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتخفض الاستهلاك، ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققاً لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل و يرفع مستوى استهلاكه. ويمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة علاقة عكسية.**

- **العوامل الاجتماعية العمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك**

- **مستوى الأسعار تؤدي زيادة الأسعار إلى تخفيض الاستهلاك، ولكن لو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير ويبقى الاستهلاك كما هو. هذا و نشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود Money Illusion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع**

- **توقعات المستهلكين: إذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار مستقبلا فسيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك.**

- **الضرائب: تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك والادخار، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل وتسمى بالادخار الحكومي، فزيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك (بسبب تخفيض الدخل القابل للإنفاق وزيادة الادخار.**

دالة الادخار

- الصيغة العامة لدالة الادخار:

خ= – هـ + (1– م) د

- دالة الادخار من البيانات في الجدول أعلاه:

خ = – 80+ (1–5/4) د = –80+ 5/1 د = –80+ 0.2 د

اشتقاق دالة الادخار يتم باستخدام المعادلة التالية:

الادخار = الدخل – الاستهلاك

أي خ = د – ك = د – (هـ + م)، ومنها نحصل على دالة الادخار

التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار:

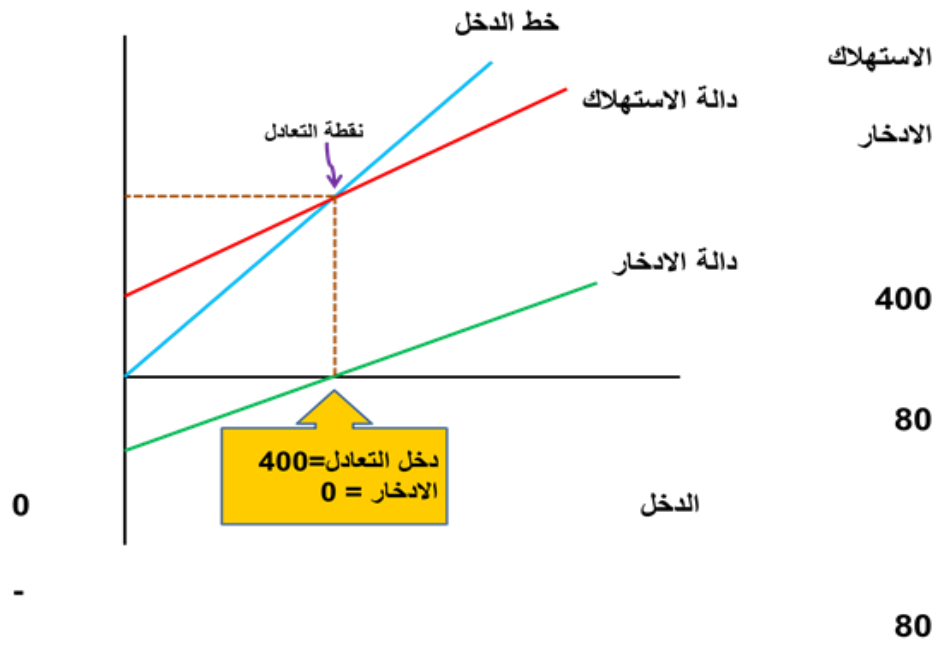

العوامل المؤثرة على الادخار:

تتمثل العوامل المؤثرة في الادخار فيما يلي:

1. الادخار لتدبير الأموال اللازمة لمشروع معين أو لقضاء إجازة صيفية.. الخ.
2. الادخار لترك أموال أو عقار أو أي صورة من صور الثروة للأبناء.
3. الادخار لعدم الشعور بالأمان والرغبة في تأمين المستقبل.
4. الادخار رغبة في تكوين ثروة.
5. الادخار حباً في المال فقط واكتنازه.

الاستثمار

الاستثمار (Investment) هو العامل الثاني المكوّن للطلب الكلى بعد الاستهلاك؛ والاستثمار هو إضافة إلى الأصول الإنتاجية ويمثل تياراً من الإنفاق على الأصول الإنتاجية؛ والذي تتمثل علاقته بالادخار فيما يلي:

الادخار = الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاكي

الاستثمار = الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاكي

وعليه يكون:

الاستثمار = الادخار؛ بالتحديد يكون:

الاستثمار المحقق (الفعلي) = الادخار المحقق (الفعلي)

أنواع الاستثمار:

- الاستثمار في المخزون.
- الاستثمار في تشييد المساكن.
- الاستثمار في المصانع والعدد والآلات.

العوامل المؤثرة والمحددة للاستثمار:

- **التقدم التكنولوجي:** علاقة طرديه بمعنى كلما ارتفع مستوى التقدم التكنولوجي كلما زاد الاستثمار.
- **الزيادة السكانية:** علاقة طرديه فزيادة السكان بمعدلات مرتفعة تعنى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع الاستثمار.
- **سعر الفائدة:** علاقة عكسية فزيادة سعر الفائدة تؤدى إلى انخفاض الاستثمار والعكس صحيح.

- **السياسات الاقتصادية:** مثلا سياسة إعانات الإنتاج تشجع الاستثمار عكس السياسة الضريبية.
- **رصيد السلع الرأسمالية:** كلما زاد الرصيد كلما انخفض الاستثمار والعكس صحيح.
- **التوقعات:** توقعات ارتفاع الأسعار والطلب في المستقبل تشجع الاستثمار والعكس صحيح.
- **الكفاية الحدية لرأس المال أو معدل العائد المتوقع من الاستثمار.**

ثالثا : الإنفاق الحكومي :

حسب النموذج الكينزي يتحدد الإنفاق الحكومي مستقلاً عن الدخل (القومي) حيث يتأثر بعوامل أخرى غير الدخل ، ولذا فهو عامل خارجي ليس دالة في الدخل . ومن ثم فإن دالة الإنفاق الحكومي يمكن رسمها كالآتي :

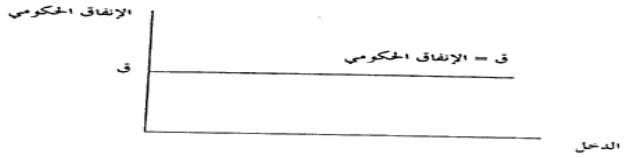

وسنناقش الإنفاق الحكومي واستخدامه كأداة من أدوات السياسة المالية في الفصل القادم .

رابعا : صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات) :

يتحدد صافي التعامل الخارجي في النموذج الكينزي مستقلاً أيضاً عن الدخل (القومي) . لذا فإن دالة صافي التعامل الخارجي ترسم كالآتي :

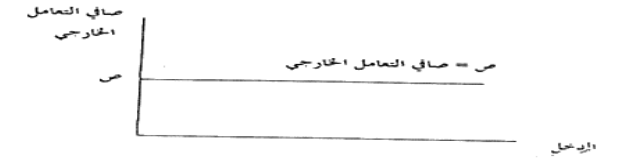

تحديد مستوى الدخل التوازني في النظرية الكينيزية:

تعريف الدخل التوازني: هو الدخل الذي يتساوى عنده العرض الكلى من السلع والخدمات في الاقتصاد مع الطلب الكلى من السلع والخدمات.

الدخل القومي = الناتج القومي = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي. **وبما أن....**

$$د = ك + ث + ق + ص$$

$$د = ك + خ = ك + ث + ق + ص$$

$$خ = ث + ق + ص$$

التوازن في النموذج المبسط

- **شرطي التوازن:**
  1. **د = ك + ث**
  2. **خ = ث**

مثال: أوجد الدخل التوازني في اقتصاد ذي قطاعين إذا كان:

دالة الاستهلاك: ك = 80 + 0.8 د

الاستثمار: ث = 40

يتم الحل باستخدام شرطي التوازن:

1. **العرض الكلى = الطلب الكلى**
2. **الادخار = الاستثمار**

بالطريقة الأولى:

د = ط

د = ك + ث

د = 80 + 0.8 د + 40

بيانياً يمكن تمثيل تحديد مستوى الدخل التوازني كالتالي :

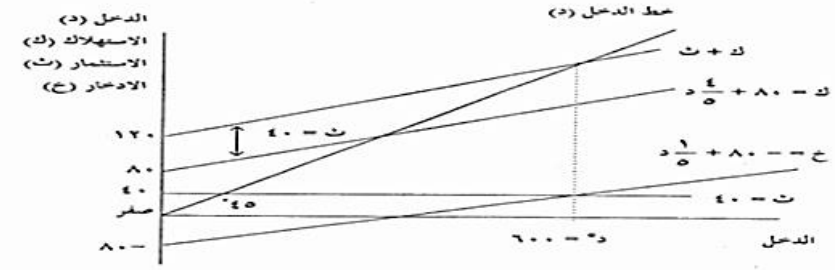

ب. في ظل افتراض عدم وجود صافي التعامل الخارجي (اقتصاد مغلق ذي ثلاثة قطاعات) شرط توازن الدخل : (بالطريقة الأولى)

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

د = ك + ث + ق

فإذا كان الإنفاق الحكومي = ٣٠ مليون ريال

ودالة الاستهلاك والاستثمار كما هما سابقاً .

$$د = ٨٠ + \frac{٤}{٥} د + ٤٠ + ٣٠$$

$$د - \frac{٤}{٥} د = ٨٠ + ٤٠ + ٣٠ = ١٥٠$$

$$د^* = \frac{١٥٠}{\frac{١}{٥}} = ١٥٠ \times ٥ = ٧٥٠ \text{ مليون ريال}$$

أو بالطريقة الثانية :

خ = ث + ق

$$خ = - ٨٠ + \frac{١}{٥} د = ٤٠ + ٣٠$$

$$\frac{١}{٥} د = ٤٠ + ٣٠ + ٨٠ = ١٥٠$$

$$د^* = \frac{١٥٠}{\frac{١}{٥}} = ١٥٠ \times ٥ = ٧٥٠ \text{ مليون ريال}$$

بالطريقة الثانية :

الادخار = الاستثمار + الانفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي

خ = ث + ق + ص

$-٨٠ + \frac{١}{٥}$ د = ٤٠ + ١٣٠ + ٢٠ = ٩٠

$\frac{١}{٥}$ د = ٨٠ + ٩٠ = ١٧٠

د* = $\frac{١٧٠}{\frac{١}{٥}}$ = ١٧٠ × ٥ = ٨٥٠ مليون ريال

بيانياً يمكن تمثيل مستوى الدخل التوازني كالآتي :

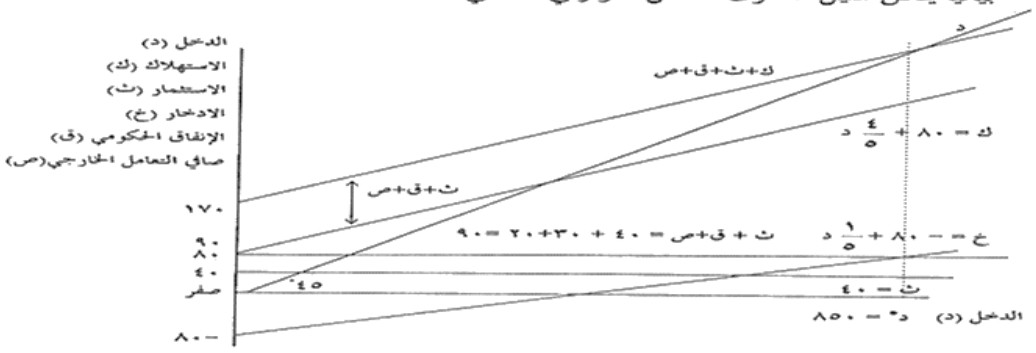

رابعاً : تأثير التغير في الاستثمار على مستوى الدخل التوازني :

لنفرض أن حجم الاستثمار (الخاص) ازداد من ٤٠ مليون ريال في سنة ما إلى ٦٠ مليون ريال في السنة التالية مع بقاء كل من الإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي كما هما ، ما تأثير هذه الزيادة على مستوى الدخل التوازني ؟

التغير في الدخل التوازني نتيجة تغير الاستثمار

- زيادة الاستثمار تؤدى إلى زيادة الدخل التوازني بقيمة مضاعفة
- الزيادة في الدخل = الزيادة في الاستثمار × مضاعف الاستثمار

الزيادة في الدخل

- **مضاعف الاستثمار = ———————**

الزيادة في الاستثمار

مضاعف الاستثمار

عدد المرات التي يزداد بها الدخل نتيجة زيادة الاستثمار بوحدة واحدة

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

حل المثال

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{1 - 0.8} = 5$$

الزيادة في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار = 5 × 20 = 100 مليون ريال

حيث الزيادة في الاستثمار = 60 – 40 = 20 مليون ريال

مستوي توازن التوظف الكامل والفجوات التضخمية والانكماشية

(مقارنة بين التوازن في النظرية الكلاسيكية والكينزية)

التوازن في النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية:

- اختلفت النظرية التقليدية والكينزية حول موضوع التوازن، حيث ترى **النظرية الكلاسيكية** أن التوازن في الاقتصاد يتحقق دائماً **عند مستوى التوظف الكامل**، وأنه إذا حدث أي خلل فيه فسيعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى.
- أما **النظرية الكينزية** فترى أنه من الممكن حدوث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي **عند أي مستوى غير مستوى الدخل عند التوظف الكامل**.

وفى هذه الحالة لا بد وأن تتدخل الدولة بسياسة اقتصادية مناسبة للتأثير على الطلب الكلى لتحقيق التوازن عند التشغيل الكامل.

الفجوة التضخمية والانكماشية:

- **باستخدام الرسم البياني**

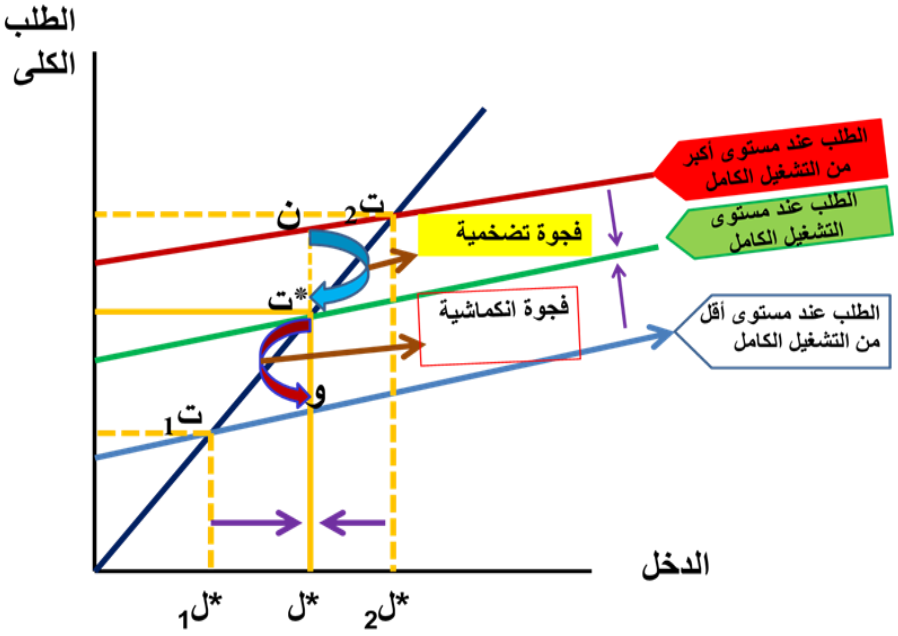

لو افترضنا أن التوازن تحقق عند مستوى التشغيل الكامل، أي عندما يتم توظيف جميع الموارد توظيفاً كاملاً، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة ت وعندها يكون *ل هو المستوى التوازني للدخل عند التشغيل الكامل. ولو حدث وارتفعت إحدى مكونات الطلب الكلي كالاستثمار أو الإنفاق الحكومي، فسيتغير وضع التوازن مؤدياً إلى حدوث ما يسمى **الفجوة التضخمية**، أما لو حدث العكس وانخفض الطلب الكلي سيتغير وضع التوازن أيضاً ولكن سيؤدي إلى حدوث ما يطلق عليه **الفجوة الانكماشية**.

الفجوة الانكماشية:

- إذا انخفض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي عن مستوى عرض التوظف الكامل، متمثلاً في المنحنى الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة ت$_1$، فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى *ل $_1$ في هذه الحالة يكون الطلب الكلي أقل من الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل. هذا القصور أو العجز في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية، وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (و*ت).
- وللقضاء على الفجوة الانكماشية تقوم الدولة بزيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

الفجوة التضخمية:

- لو فرض وكان الطلب أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظف الكامل متمثلاً في المنحنى الذي يقطع منحنى العرض أو خط الدخل عند النقطة ت$_2$ فسيكون مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى وعلى يمين مستوى التوظف الكامل *ل $_2$ في هذه الحالة يكون الطلب عند مستوى التوظف الكامل أكبر من العرض، والاستثمار أكبر من الادخار، هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية، وهي الفجوة الموضحة بالمسافة ن *ت.

- تجدر الإشارة إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظف الكامل. وهذا يعنى أن أي زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابتا ولكن الذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار. وللقضاء على الفجوة التضخمية لابد من تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة التضخمية لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى التوازني عند التوظف الكامل.

التضخم

تعريف التضخم: الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار في مجتمع ما عندما يكون الطلب الكلى على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلى للسلع والخدمات.

قياس التضخم: م

عدل أو نسبة التضخم في سنة ما =

المستوى العام للأسعار في السنة س – المستوى العام للأسعار في السنة (س –1)

100× ——————————————————

المستوى العام للأسعار في السنة (س – 1)

أنواع التضخم:

أولا: من حيث تدخل الدولة في التأثير على التضخم:

1) **التضخم المفتوح أو الصريح:** التضخم حيث لا تتدخل الدولة في السيطرة على الأسعار بل تتركها تتحرك بحرية.

2) **التضخم المكبوت:** نوع من التضخم المستتر لا تستطيع معه الأسعار أن ترتفع ظاهريا لوجود القيود الحكومية المباشرة ولكن ترتفع الأسعار في الخفاء (في السوق السوداء).

ثانيا– من حيث حدة التضخم:

1) **التضخم الجامح:** ارتفاع كبير في الأسعار يليه ارتفاع كبير في الأجور مما يرفع تكاليف الإنتاج ويتطلب الأمر زيادة أكبر في الأسعار وهكذا ....

2) **التضخم الزاحف:** تضخم يحدث تدريجيا في الأسعار.

ثالثا – من حيث التعامل مع العالم الخارجي (من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية):

- **التضخم المستورد:** ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم من الخارج عن طريق ارتفاع أسعار الواردات.

- **التضخم المصدر**: ارتفاع الأسعار في الداخل يتم تصديره عن طريق ارتفاع أسعار صادرات الدولة، ويكون ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي (الدولار مثلا).

- **رابعا – من حيث مصدر التضخم:**

1) **تضخم جذب الطلب**: ترتفع الأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلى عن العرض الكلى (نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي أوقات الحرب مثلا.... الخ) ويقال في هذه الحالة أن" نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة"

2) **تضخم دفع النفقة**: هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر الأسعار في الارتفاع نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة ارتفاع الأجور.

آثار التضخم:

1. **تأثير التضخم على الدخل**: يتضرر أصحاب الدخول الثابتة بينما لا يتأثر أصحاب الدخول المتغيرة (كالتجار ورجال الأعمال).

2. **تأثير التضخم على المديونية**: يتضرر الدائن بينما يستفاد المدين.

3. **تأثير التضخم على ميزان المدفوعات**: التأثير سلبي على ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار صادرات الدولة بسبب التضخم، وهذا يؤدى إلى انخفاض الطلب على الصادرات وعجز ميزان المدفوعات.

4. **تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:**

اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي فالبعض يرى أن التضخم يخلق حالة من عدم التأكد مما سيكون عليه الوضع في المستقبل وهذا يؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي على نمو الدخل.

أما البعض الآخر فيرى أن التضخم يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي لأن ارتفاع الأسعار يؤدى إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة الاستثمارات.

الأثار السلبية التضخم:

- انخفاض القوة الشرائية للنقود
- انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة ارتفاع الأسعار بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخول النقدية.
- انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات.
- حدوث خلل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع نتيجة استفادة البعض وتضرر البعض الآخر (استفادة أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح وتضرر أصحاب الدخول الثابتة (كأصحاب المعاشات ...الخ).

البطالة والعمالة

البطالة والعمالة:

- **القوة العاملة** = عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه بالأجر السائد

= عدد السكان – الأحداث (من هم أقل من ستة عشر سنة) – المتقاعدين أو من هم في سن التقاعد (ستين سنة فأكثر) – غير القادرين على العمل.

قياس مستوى العمالة الكاملة:

- **العمالة الكاملة**= القوة العاملة – البطالة الاختياريّة – البطالة الوظيفيّة – البطالة الموسميّة (أثناء إجراء إحصاء العمالة) – البطالة الهيكلية.

قياس البطالة:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{القوة العاملة}} \times 100$$

أنواع البطالة:

البطالة الإجباريّة: هي عندما يكون هناك عددا من الباحثين (من القوة العاملة) عن عمل عند مستويات الأجور السائدة وغير القادرين على الحصول عليه لعدم وجود فرص عمل.

البطالة الاختيارية: هي البطالة الناجمة عن إحجام جزء من القوة العاملة عن العمل نتيجة لأسباب متعددة مع وجود فرص للعمل.

البطالة الوظيفيّة (الاحتكاكيّة)= عدد القوة العاملة الذين لا يعملون لأنهم في حالة انتقال من عمل إلى آخر أو تدريب على عمل جديد (أو إعادة تدريب) أثناء إجراء إحصاء العمالة. تنشأ نتيجة نقص المعلومات عن عرض العمل والطلب عليه.

البطالة الهيكلية = تنشأ نتيجة تغيرات واضحة في هيكليّة الاقتصاد، فالبطالة الهيكلية هي التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكليّة في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة.

البطالة الدوريّة = عدد العمال الذين لا يعملون نتيجة حدوث تغير في الحالة الاقتصاديّة (حدوث ركود) أثناء السنة. وهي البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم انخفاض العمالة نتيجة الركود الاقتصادي، حيث يضطر أصحاب العمل إلى تقليل الناتج والعمالة.

البطالة الموسميّة: تنشأ في الصناعات والأنشطة ذات الطبيعة الموسميّة كالسياحة الصيفية أو الخدمات أثناء موسم الحج ..... الخ

البطالة المقنعة: وهي بطالة مستترة نتيجة وجود عدد كبير من العمال أكثر من احتياجات العمل الفعليّة مما يؤدى إلى انخفاض إنتاجيتهم.

<u>أثر البطالة</u>:

للبطالة آثار اجتماعية وإنسانية سلبية مثل تفشى العنف والجرائم وعدم الانتماء والأمراض النفسية، هذا إلى جانب أن البطالة تمثل إهدار لأهم مورد من الموارد المتاحة وهي الموارد البشرية مما يقلل من مستوى الناتج والدخل.

العلاقة بين التضخم والبطالة:

. منحنى" فيليبس": يوضح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة

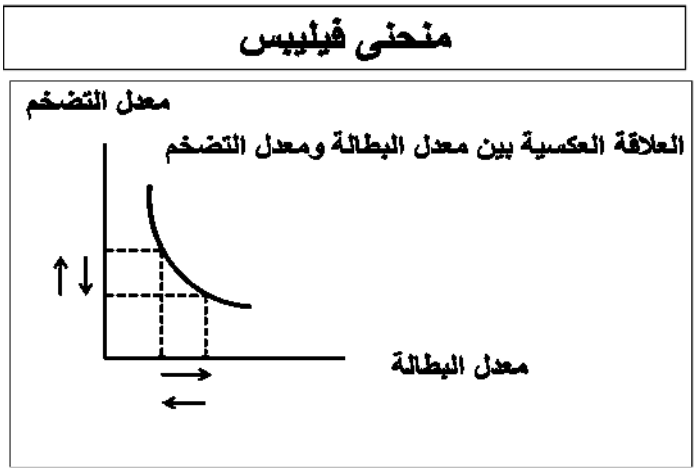

إن تحقيق العمالة الكاملة من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى هامة مثل هدف استقرار مستوى الأسعار. فرفع مستوى التوظف والعمالة يصاحبه بالضرورة خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية ترفع مستوى الطلب الكلي، وعندما لا يزيد الإنتاج بنفس معدلات الزيادة في الدخول والطلب، فإن النتيجة الحتمية هي ارتفاع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة.

ومن ناحية أخرى محاولة التخفيف من حدة التضخم تتضمن قبول معدلات أعلى للبطالة لأن القضاء على البطالة يتطلب تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مما يخفض من الطلب الكلى وبالتالي ينخفض مستوى الدخل والناتج والعمالة أي يؤدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

النقود والبنوك

تعريف النقود:

أداة تتمتع بقبول عام من قبل أفراد المجتمع لتقوم بوظائف النقود، أو أداة تتمتع بقبول عام من قبل أفراد المجتمع كوسيط للتبادل.

وظائف النقود:

1) **وسيلة للتبادل أو وسيط للتبادل:** مع الصعوبات التي واجهت نظام المقايضة وتعذر تبادل السلع بين أفراد المجتمع، تم التعارف على أن تكون سلعة معينة وسيط يتم على أساسه عملية التبادل وتطورت هذه السلعة إلى الفضة والذهب فيما بعد.

2) **أداة لحساب قيم السلع والخدمات أو مقياس للقيمة:** في ظل نظام المقايضة كان للسلعة الواحدة عدة أسعار، ولكن مع استخدام النقود أصبح لكل سلعة سعر واحد مقوم بالنقود.

3) **مخزن للقيمة:** تحت نظام المقايضة كان من الصعب أن يحتفظ الفرد بما لديه من سلع تقوم بوظيفة النقود لفترة معينة. أما في حالة النقود المعاصرة فيمكن ادخارها وهذا ما يقال عليه أن النقود مخزن للقيمة.

4) **وسيلة للمدفوعات الآجلة:** وظيفة ترتبط بالوظيفة الأولى وإن كانت هنا تتعلق بتسوية المدفوعات الآجلة.

أنواع النقود:

- النقود المعدنية
- النقود الورقية
- النقود المصرفيّة
- النقود الرقمية

الطلب على النقود:

تطلب النقود (السيولة النقدية) للأسباب الآتية:

1. **إجراء المبادلات:** يقوم الفرد بالاحتفاظ بجزء من دخله في شكل نقود سائلة للقيام بشراء السلع والخدمات، وهو ما يسمى بالطلب على النقود للمعاملات الجارية.
2. **الاحتياط:** يقوم الأشخاص بالاحتفاظ بالنقود السائلة لمواجهة أوجه الإنفاق غير المتوقعة أو غير المخطط لها كالمرض أو التعطل عن العمل .... الخ.
3. **المضاربة:** تطلب النقود ويتم الاحتفاظ بها سائلة للاستفادة من تغيرات أسعار السندات والأسهم فيتم مثلا شراء السندات عندما تكون الأسعار منخفضة وبيعها عندما ترتفع أسعارها لتحقيق مكاسب رأسمالية.

قياس كمية أو عرض النقود:

هناك مقياسين:

1. **المقياس الضيق:** كمية النقود المعروضة تتمثل في النقد المتداول (العملات الورقية والمعدنية) والودائع تحت الطلب (الودائع الجارية).
2. **مقياس موسع: يشمل** بالإضافة لما ذكر، الودائع الادخارية وقد يضاف أشباه النقود للمقياس الموسع مثل ودائع لفترات زمنية طويلة.

القوة الشرائية للنقود

تعريف القوة الشرائية للنقود: مقدار ما تشتريه وحدة النقد (كالريال مثلا) من السلع والخدمات

القوة الشرائية للنقود تتناسب تناسب عكسي مع المستوى العام للأسعار، أي عندما يرتفع المستوى العام للأسعار تنخفض القوة الشرائية للنقود.

البنوك

البنوك التجارية:

وظائف البنوك التجارية:

1. قبول الودائع
2. الإقراض أي إعطاء القروض مقابل دفع فائدة.
3. الاستثمارات في الأوراق الماليّة.
4. القيام بالعمليات المصرفيّة الأخرى مثل خصم الكمبيالات وتحصيلها، فتح الاعتمادات المستنديّة، إصدار البطاقات الائتمانية ..... الخ.

الائتمان في النظام المصرفي:

نسبة الاحتياطي القانوني هي النسبة التي يحددها البنك المركزي وتتمثل في نسبة الودائع التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية ولا تقوم بإقراضها.

- **إذا انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني ← زادت قيمة إجمالي الودائع أي زاد عرض النقود.**
- **إذا زادت نسبة الاحتياطي القانوني ← انخفضت قيمة إجمالي الودائع أي انخفض عرض النقود**

كيف يؤثر البنك المركزي على منح الائتمان وبالتالي على عرض النقود:

يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على قدرة البنوك على منح الائتمان وبالتالي عرض النقود عن طريق أدوات معينة هي:

a. **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.**
b. **سعر إعادة الخصم.**
c. **عمليات السوق المفتوحة.**

السياسات المالية والنقدية

السياسة المالية:

تعريف السياسة المالية: هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين، وتتكون الأدوات من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة.

أهداف السياسة المالية:

1) زيادة الناتج القومي.
2) رفع مستوى الدخول للأفراد وبالتالي رفع مستوى معيشتهم.
3) تحقيق التوظف الكامل للموارد.
4) تحقيق استقرار الأسعار.
5) تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

أهم أدوات السياسة المالية:

- **الضرائب وأهم أنواعها:**

(ضريبة الدخل الشخصي – ضريبة أرباح الشركات – ضريبة المبيعات – الضريبة الجمركية)

- **الإنفاق العام وأهم مكوناته:**

(الإنفاق الاستهلاكي – الإنفاق الاستثماري الحكومة – الإنفاق العام التحويلي)

تأثير أدوات السياسة المالية على المستوى التوازني للدخل:

أولا: التأثير الانكماشي (السياسة المالية الانكماشية)

تهدف السياسة المالية إلى تخفيض الدخل التوازني عن طريق:

1) تخفيض الإنفاق الحكومي
2) زيادة الضرائب
3) تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب
4) تخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بنفس المقدار (الميزانية المتوازنة)

ثانيا: التأثير التوسعي (السياسة المالية التوسعية)

تهدف السياسة المالية إلى زيادة الدخل التوازني عن طريق:

1) زيادة الإنفاق الحكومي
2) تخفيض الضرائب
3) زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب
4) زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بنفس المقدار وهذا ما يسمى بسياسة (الميزانية المتوازنة)

علاج الفجوتين التضخميّة والانكماشية باستخدام أدوات السياسة الماليّة:

الفجوة التضخميّة:

تحدث عندما يكون الطلب الكلى على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلى عند مستوى دخل التشغيل الكامل للموارد وهذا يعنى ارتفاع مستوى الدخل التوازني (النقدي) عن مستوى التشغيل الكامل، وبالطبع لا يمكن رفع مستوى الناتج عند التشغيل الكامل مما يؤدى إلى حدوث التضخم.

الفجوة الانكماشية:

تحدث عندما يكون الطلب الكلى على السلع والخدمات أقل من العرض الكلى عند مستوى دخل التشغيل الكامل للموارد وهذا يعنى انخفاض مستوى الدخل التوازني (النقدي) عن مستوى الدخل عند التشغيل الكامل، مما يعنى حدوث الانكماش.

علاج الفجوة التضخميّة:

من خلال تقليل الطلب الكلى وبالتالي تخفيض الدخل النقدي ليصل لمستوى التشغيل الكامل ويمكن ذلك عن طريق أدوات السياسة المالية الانكماشية.

السياسة الاقتصادية لعلاج الفجوة التضخمية

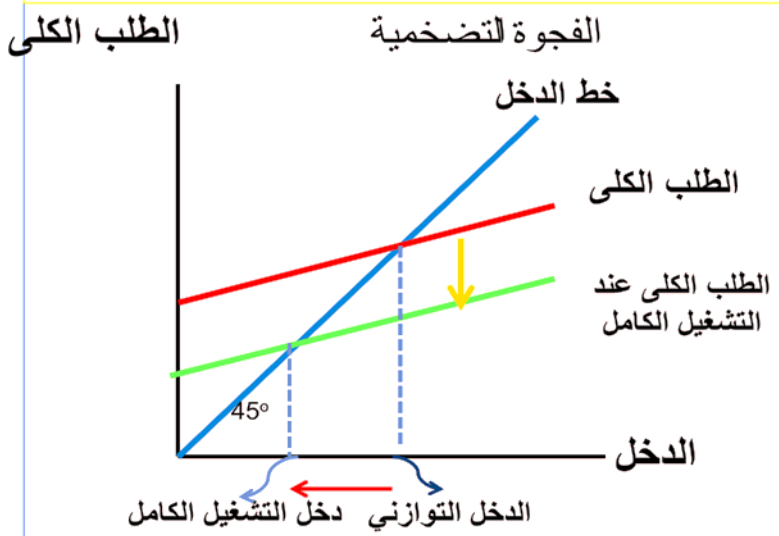

مثال:

إذا كان الدخل عند مستوى التشغيل الكامل 1200مليون ريال، والدخل التوازني 1250 مليون ريال فسيكون هناك فجوة تضخمية بمقدار الفرق بين الدخل التوازني والدخل عند مستوي التشغيل الكامل (1250-1200)،

والمطلوب هو تقليل الدخل النقدي بمقدار 50 مليون ريال عن طريق التأثير على الطلب باستخدام الأدوات المالية المختلفة.

- **إذا كانت دالة الاستهلاك: س = 100 + 0.8ل**
- **مضاعف الإنفاق الحكومي = 5**
- **مضاعف الضرائب = - 4**

<u>استخدام السياسة المالية لعلاج التضخم:</u>

- **تخفيض الإنفاق الحكومي:**

يمكن حساب حجم التخفيض في الإنفاق الحكومي اللازم لإحداث تخفيض معيّن في الدخل بالمعادلة التالية:

حجم التخفيض في الإنفاق الحكومي = التخفيض المطلوب في الدخل التوازني ÷ قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي $\frac{50-}{5}$

حجم التخفيض في الإنفاق الحكومي=

= – 10 مليون ريال أي يتم تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار 10 مليون ريال لكي ينخفض الدخل بمقدار 50 مليون ريال.

تابع المثال السابق

- **تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معا بنفس المقدار:**

تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معا بنفس المقدار ويساوى التخفيض المطلوب في الدخل.

- **مضاعف الميزانية المتوازنة = 1**

الانخفاض في الدخل = مضاعف الميزانية المتوازنة ×التخفيض في الإنفاق الحكومي (أو الضرائب) = 1 × التخفيض في الإنفاق الحكومي أو(الضرائب) = قيمة التخفيض في الإنفاق الحكومي أو الضرائب

- في حالة سياسة الميزانية المتوازنة سيتم تخفيض كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بمقدار 50 مليون ريال لكي يتم تخفيض الدخل بنفس المقدار.
- الانخفاض في الإنفاق الحكومي = الانخفاض المطلوب في الدخل مقسوما على 1= – 50 أي سينخفض الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون ريال
- كذلك ستنخفض الضرائب بمقدار 50 مليون ريال فئ نفس الوقت

السياسة الاقتصادية لعلاج الفجوة الانكماشية:

المطلوب زيادة الطلب الكلى لكي يزيد الدخل ليصل لمستوى التشغيل الكامل ويمكن ذلك عن طريق أدوات السياسة المالية التوسعية. كما سبق بيانه

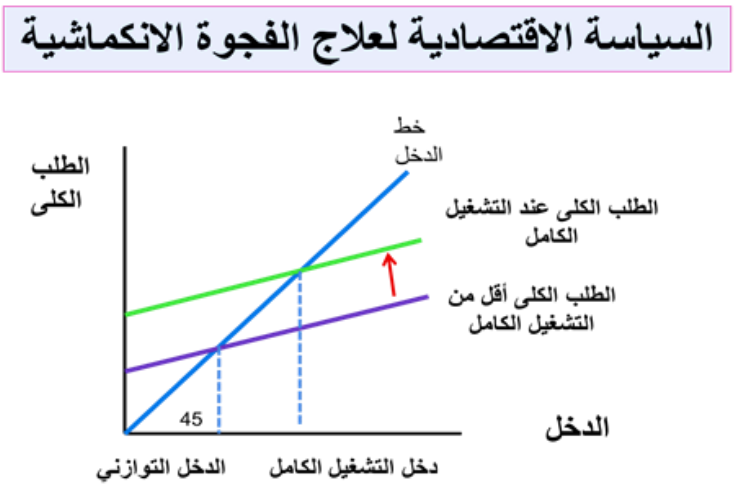

علاج الفجوة الانكماشية:

لعلاج الفجوة الانكماشية عن طريق زيادة الدخل التوازني، يتم استخدام أدوات السياسة المالية يتم بخلاف الاتجاهات السابقة في علاج الفجوة التضخمية.

الأدوات التوسعية هي:

1) زيادة الإنفاق الحكومي
2) تخفيض الضرائب
3) زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب
4) زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بنفس المقدار وهذا ما يسمى بسياسة (الميزانية المتوازنة)

السياسة النقدية

- **تعريف السياسة النقدية:**

هي مجموعة الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق تغيير عرض النقود.

تتمثل هذه الأدوات في:

1. تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.
2. تغيير سعر إعادة الخصم.
3. الدخول بائعا أو مشتريا للأوراق المالية في السوق المفتوحة.
4. إقناع البنوك بتسهيل أو تقليل الائتمان.

أهداف السياسة النقدية:

- تحقيق استقرار الأسعار
- تحقيق التوظف الكامل
- زيادة النمو الاقتصادي
- تحقيق استقرار أسعار العملة الوطنية

كيفية استخدام السياسة النقدية لعلاج الفجوتين التضخميّة والانكماشية:

لعلاج الفجوة التضخمية:

- يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني.
- يقوم البنك المركزي بزيادة سعر إعادة الخصم.
- يدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية.
- إقناع البنوك التجارية بتقليل الإقراض (الائتمان).

مما سبق يؤدى إلى تخفيض عرض النقود بتقليل السيولة لدى الأفراد ولدى الحكومة، مما يؤدى الى تخفيض الطلب الكلى ومستوى الدخل النقدي إلى مستوى التشغيل الكامل.

السياسة النقدية التوسعيّة

يستخدم البنك المركزي سياسة مالية توسعية لزيادة عرض النقود من خلال:

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
- تخفيض سعر إعادة الخصم.
- شراء الأوراق المالية.
- إقناع البنوك التجارية بزيادة الإقراض (الائتمان).

ما سبق سيؤدى إلى زيادة عرض النقود بزيادة السيولة لدى الأفراد ولدى الحكومة، مما يؤدى الى زيادة الطلب الكلى ووصول مستوى الدخل التوازني إلى مستوى التشغيل الكامل.